

واشنطن تعبر خطوطها الحمر وتبدأ بمساعدة شركات الطيران

وطلبت الحكومة من كل شركة إصدار سندات بقيمة 10 في المئة من قيمة المساعدة التي تحصل عليها بموجب الاتفاق، وسيؤدي ذلك إلى امتلاك الحكومة الأميركية حصة من أسهم 10 شركات طيران موقعة على الاتفاق.

وأعلنت شركة يونايتد إيرلاينز في وثيقة إفصاح لإدارة أسواق المال، أنها تنوي اقتراض مبلغ يصل إلى 4.5 مليار دولار من الخزينة الأميركية في إطار خطة الإنقاذ على خمس سنوات.



وزارة الخزانة الأميركية

الأموال المدفوعة يمكن أن تستخدم فقط لدفع رواتب الموظفين

وقالت إنها ستلتقي 5 مليارات دولار في إطار خطة المساعدة للموظفين بينها 3.5 مليار على شكل مساعدة والمبلغ المتبقي على شكل قرض على 10 سنوات بمعدل فائدة يبلغ واحد في المئة للسنوات الخمس الأولى و2 في المئة للفترة المتبقية.

عبرت الحكومة الأميركية خطوطها الحمر وقدمت دفعة أولى من الدعم المالي لشركات الطيران، بعد أن كان ذلك من المحرّمات ومحور نزاع، تتهم فيه شركات طيران أميركية نظيراتها الخليجية بتلقي دعم حكومي يخل بقواعد المنافسة على حد زعمها.

واشنطن - أعلنت الإدارة الأميركية عن تسديد الدفعة الأولى من المساعدات المخصصة لحماية الوظائف في شركات الطيران، بموجب خطة لإنقاذ القطاع المهدّد بالإفلاس نتيجة القيود المفروضة للحدّ من انتشار فيروس كورونا.

وأكد بيان لوزارة الخزانة، التي كانت توصلت إلى اتفاق مع شركات الطيران في 14 أبريل بعد مفاوضات شاقة، تسديدة دفعة أولى بقيمة 2.9 مليار دولار إلى "شركتي طيران كبيرتين و54 شركة أقل حجماً".

وتتمثل الشركات التي وافقت على الاستفادة من مساعدة برنامج الإنقاذ للوظائف نسبة "95 في المئة من القدرة الكاملة لشركات الطيران في الولايات المتحدة" التي يعمل فيها بشكل مباشر أكثر من 750 ألف موظف.

وتضمّ خطة مساعدة الوظائف في شركات الطيران، التي تم إقرارها في إطار خطة النهوض الاقتصادي البالغ مجموع قيمتها 2.2 تريليون دولار، مبلغاً يصل إلى 25 مليار دولار للحفاظ على الوظائف حتى نهاية شهر سبتمبر المقبل.

ويمكن أيضاً لشركات الطيران الحصول على قروض على المدى البعيد وبمعدلات فائدة منخفضة. وانتهت شركات الطيران الأربع الكبرى وهي أميركان إيرلاينز وديلتا

واشنطن - أعلنت الإدارة الأميركية عن تسديد الدفعة الأولى من المساعدات المخصصة لحماية الوظائف في شركات الطيران، بموجب خطة لإنقاذ القطاع المهدّد بالإفلاس نتيجة القيود المفروضة للحدّ من انتشار فيروس كورونا.

وأكد بيان لوزارة الخزانة، التي كانت توصلت إلى اتفاق مع شركات الطيران في 14 أبريل بعد مفاوضات شاقة، تسديدة دفعة أولى بقيمة 2.9 مليار دولار إلى "شركتي طيران كبيرتين و54 شركة أقل حجماً".

وتتمثل الشركات التي وافقت على الاستفادة من مساعدة برنامج الإنقاذ للوظائف نسبة "95 في المئة من القدرة الكاملة لشركات الطيران في الولايات المتحدة" التي يعمل فيها بشكل مباشر أكثر من 750 ألف موظف.

وتضمّ خطة مساعدة الوظائف في شركات الطيران، التي تم إقرارها في إطار خطة النهوض الاقتصادي البالغ مجموع قيمتها 2.2 تريليون دولار، مبلغاً يصل إلى 25 مليار دولار للحفاظ على الوظائف حتى نهاية شهر سبتمبر المقبل.

ويمكن أيضاً لشركات الطيران الحصول على قروض على المدى البعيد وبمعدلات فائدة منخفضة. وانتهت شركات الطيران الأربع الكبرى وهي أميركان إيرلاينز وديلتا

كورونا يجبر البنوك المركزية على إسقاط «المحرمات» المالية

مخاوف من التماهي في إخضاع المصارف المركزية



إغراق الاقتصاد بالسيولة لا يمثل حلاً

كما تبنت معظم البنوك المركزية في الدول الصناعية الأخرى سياسة التخفيف الكمي النقدي التي تنبأها البنك المركزي الياباني لإخراج الاقتصاد من دائرة الكساد.

لكن ذلك أدى إلى جعل اليابان صاحبة أكبر دين عام في العالم حيث يعادل نحو 225 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مرشح للمزيد من الارتفاع بعد توسيع سياسة التيسير النقدي.

وقال روسيل جونز الشريك في شركة "لليوليتكونوسالتنغ" للأبحاث والاستشارات ومقرها في لندن إن "بنك اليابان رسم الطريق في أواخر التسعينات ونحن سرنا على خطاه... لقد كان تحولاً تقديمياً. نحن نمضي نحو التمويل النقدي العنقني".

وأضاف أنه قد يتم تجاوز الحاجز بين التمويل الحكومي والبنوك المركزية قريباً جداً، إذا استمر تدهور الاقتصادات بسبب أزمة الوباء وسوف "تتري البنوك المركزية تقوم بتمويل الحكومات مباشرة، وستعمل ذلك بشكل صريح، إنها مجرد مسألة وقت".

ويرى توم أورليك كبير المحللين الاقتصاديين في خدمة بلومبرغ إيكونوميكس للتحليلات الاقتصادية إنه يمكن للبنوك المركزية الاستشهاد بما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية الكبرى في ثلاثينات القرن العشرين لكي تقول إن شراء الأصول الحكومية (السندات) هو تنفيذ للسياسة النقدية بوسائل أخرى، من أجل تقليل تكاليف الاقتراض طويل المدى بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاقتراض والتعافي من الأزمة المالية.

ويضيف أنه "في عام 2020 نحن لسنا أمام تمويل نقدي مباشر للعجز المالي في ميزانية الدول. وسوف تظل أوقات الحروب والأزمات، وكان آخر مرة تم فيها اللجوء إلى هذه الآلية بعد تفجر الأزمة المالية عام 2008.

لكن وكالة بلومبرغ ترى أن التاريخ القريب للسياسة النقدية مليء بالتحركات الاستثنائية التي تستهدف سد الفجوات المالية في أوقات الأزمات. لكنها تحذر من أنه قد يصبح من الصعب التخلي عنها بعد ذلك، إضافة إلى أنها قد تؤدي إلى زيادة التشابك بين أسواق الحكومات وأموال البنوك المركزية.

وبحسب مسؤولين بريطانيين فإنه سبق للحكومة استخدام آلية السحب على المكشوف من البنك المركزي في أوقات الحروب والأزمات، وكان آخر مرة تم فيها اللجوء إلى هذه الآلية بعد تفجر الأزمة المالية عام 2008.

لكن وكالة بلومبرغ ترى أن التاريخ القريب للسياسة النقدية مليء بالتحركات الاستثنائية التي تستهدف سد الفجوات المالية في أوقات الأزمات. لكنها تحذر من أنه قد يصبح من الصعب التخلي عنها بعد ذلك، إضافة إلى أنها قد تؤدي إلى زيادة التشابك بين أسواق الحكومات وأموال البنوك المركزية.

دخلت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات في منطقة جديدة، كانت تعتبر من المحرمات، وهي لجوء الحكومات مباشرة إلى الحصول على التمويل من البنوك المركزية، وتمكنت الظروف الاستثنائية الحالية من إخراس الأصوات المحذرة من العواقب المالية الخطرة لتلك السياسات.

نيويورك - فرضت أوضاع الاقتصاد في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) إعادة كتابة قواعد إقراض للبنوك المركزية وقيود اقتراض الحكومات، التي ترسخت خلال العقود الماضية.

وأصبح من المقبول نسبياً في هذه الأوضاع الاستثنائية، تحطيم المحرمات الموروثة (التابوهات) التي يفترض أن تقيّم الخطوط الفاصلة بين سياسات الاقتراض الحكومية والبنوك المركزية.

وتعترف اليات لجوء الحكومات إلى الاقتراض من بنوكها المركزية لتمويل الإنفاق العام باسم "التمويل النقدي" وهي علاقة خطيرة، أكتفتها وقائع التاريخ من جمهورية فايمار الألمانية في ما بين 1918 و1933 وصولاً إلى ما حدث في الكثير من دول أميركا اللاتينية والكثير من بلدان العالم الثالث.

ويؤدي اقتراض الحكومات من البنوك المركزية عادة إلى انحسار سريع، حين تسمح تلك العلاقة بتمادي السياسيين في الاعتداء على استقلال البنك المركزي.

ويؤدي توفر التمويل السهل عادة إلى ارتفاع هائل في معدل التضخم نتيجة قيام الحكومة بضخ السيولة النقدية بحرية كبيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

وخلال العقد من الأزمات المالية والاقتصادية السابقة، كان هناك التزام بمنع التمويل المباشر للحكومات من قبل البنوك المركزية، رغم أن تلك البنوك كانت تشتري كميات كبيرة من سندات الخزينة لتمويل الحكومات، لكنها كانت تشتري تلك السندات من السوق الثانوية، أي إنها تشتريها من مستثمرين وليس من الحكومة مباشرة.

أما اليوم فقد أصبحت أعداد متزايدة من خبراء السياسة النقدية تعتقد أنه لا بد من تجاوز سياسة الفصل النقدي بين الحكومة والبنك المركزي، في ظل أزمة وباء عالمية كبرى، وظهور ضغوط غير مسبوقه على ميزانيات الحكومات، وتراجع قدرة سوق السندات على تمويل الحكومات.

ونقلت وكالة بلومبرغ للاخبار الاقتصادية عن وليم بوايتر العضو السابق في لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا المركزي قوله إن



روسيل جونز قد يخفف الحاجز بين التمويل الحكومي والبنوك المركزية قريباً

على سبيل المثال بدأ بنك اليابان المركزي شراء كميات كبيرة من السندات الحكومية منذ عقدين من الزمان للمساهمة في إخراج الاقتصاد من دائرة الكساد. والآن أصبحت ميزانية البنك المركزي أكبر من الاقتصاد الياباني نفسه، وأصبح يمتلك حوالي 43 في المئة من إجمالي السندات الحكومية اليابانية.

أبل ميوزيك تدخل 25 بلداً لتخفيف عزلة الوباء

إلى ذلك، لا تبدو الأسواق الجديدة التي تستهدفها أبل سهلة المنال. ففي الكثير من الدول لا يسمح مستوى المعيشة بالضرورة بتحمل نفقات اشتراك التلفزيون والإذاعات أذهارا التدفقي.

يضاف إلى ذلك سهولة الوصول عبر الإنترنت إلى موسيقى "مجانية" تمولها الإعلانات.

انطلاقاً من ذلك، قررت أبل منح المستخدمين الجدد فترة تجربة مجانية من ستة أشهر بدلاً من ثلاثة عادة. ويراوح سعر الاشتراك من بلد إلى آخر بين 3 دولارات في موزمبيق وليبيا وبورما، و5 دولارات في قطر وجورجيا و11 دولاراً في أيسلندا.

وتفيد شركة "كاونتربوينت" أن سوق الموسيقى بالبلد التدفقي ضمت 358 مليون اشتراك مدفوع في العالم في 2019، وتتوقع الشركة أن يزيد العدد عن 450 مليوناً بنهاية 2020.

وقال كومار إن "أمازون وأبل وغوغل بدأت تركز جهودها على هذا القطاع وهي تملك ما يكفي من السيولة لكي تكون منافسة قوية لسبوتيفاي".

وتعود أبل إلى أكثر من عشر سنوات عندما أطلقت أي تيونز في 56 بلداً.

وقبل فترة بدأت المجموعة ومقرها في كاليفورنيا، استحدثت بيئة متكاملة من الخدمات في مجال الترفيه (موسيقى وألعاب ومسلسلات وأفلام)، والدفع (أبل كارد وأبل باي) والأخبار (أبل نيوز).

وتسمح لها هذه البيئة بالمحافظة على ولاء مستخدمي أجهزتها الذين سيترددون في تغيير ماركة هواتفهم أو جهازهم اللوحي أو حاسوبهم مع اعتماد البعض من هذه الخدمات.

ويستساعد إيرادات هذه المنصات أيضاً في تعويض التباطؤ في مبيعات الهواتف الذكية. ففي منتصف فبراير، قالت المجموعة إنها لن تحقق أهدافها للربح الأول من العام 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء كوفيد - 19.

وأضاف "في أكثر المناطق تضرراً يشعر الناس بالقلق فيستمعون إلى الإذاعات ويشاهدون التلفزيون فباتت منصتها للموسيقى بالبلد التدفقي أبل ميوزيك متاحة في 167 بلداً في مؤشر إلى أن هذه الشركة العملاقة في مجال التكنولوجيا تستمر في التركيز على تنوع مصادر دخلها.

وأصبحت هذه الخدمة الموسيقية متوفرة في 25 بلداً جديداً في أفريقيا خصوصاً.

وأعلنت أبل كذلك توسيع خدمات أب ستور وأبل أركايد للألعاب أبل بودكاست وأي كلاود لتشمل 20 بلداً جديداً.

وباتت بعض خدمات أبل متاحة في 175 بلداً عبر العالم، ومن شأن هذه العملية السماح بتعزيز الانتشار العالمي لخدمة أبل ميوزيك وهي ثاني أكبر منصة للبحث الموسيقي التدفقي.

وكانت هذه الخدمة تضم نحو 60 مليون مشترك في يونيو الماضي بحسب مسؤول في الشركة.

وفي المقابل، بلغ عدد المشتركين في خدمة سبوتيفاي للبحث الموسيقي التدفقي المتوفرة في أسواق أقل من 124 مليوناً في نهاية العام 2019 بحسب هذه الشركة السويدية وهي الأكبر في هذا المجال.

وتجري أبل منذ أكثر من عام مفاوضات مع شركات إنتاج ومالكي حقوق موسيقية لاقتراح خيارات أوسع على صعيد الأعمال. إلا أن توسيع هذه الخدمات يأتي في خضم أزمة ناجمة عن جائحة كوفيد - 19.

وقد أدى ذلك من جهة إلى ارتفاع كبير في استخدام منصات الترفيه أكانت ألعاباً إلكترونية أم مسلسلات، بسبب ملازمة مئات الملايين من الأشخاص والعائلات منازلهم.

إلا أن إيريش كومار المحلل لدى كاونتربوينت أشار في مدونة نشرت مطلع أبريل إلى أن "الإقبال على المضامين المسجلة عبر الإنترنت انتقل من البحث التدفقي إلى الإذاعة".



انتقل من البحث التدفقي إلى الإذاعة".